تداعيات الهجوم على السفارة الأمريكية في بنما ستي وإنعكاساتها على العلاقات الأمريكية ـ البنمية عام ١٩٦٤

الأستاذ الدكتور
أياد علي الهاشمي
جامعة الموصل ـ كلية الآداب

المدرس الدكتور
يوسف أدريس الزكو

تداعيات الهجوم على السفارة الأمريكية في بنما ستي وإنعكاساتها على العلاقات الأمريكية ـ البنمية عام ١٩٦٤

الأستاذ الدكتور
أياد علي الهاشمي
جامعة الموصل ـ كلية الآداب

المدرس الدكتور
يوسف أدريس الزكو

الملخص:

تعتبر أزمة كانون الثاني عام ١٩٦٤ والتي تسمى في الأدبيات البنمية يوم الشهيد، من أبرز الأحداث في العقد السادس من القرن العشرين، عندما إقتحمت مظاهرات صاخبة تضم عدد كبير من طلاب جامعة بنما منطقة القناة إحتجاجاً على إنزال العلم البنمي من المؤسسات الحكومية في المنطقة ورفع أعلام أمريكية بدلاً عنها، وتطور الأمر بعد حدوث إصطدامات بين الطلاب البنميين والطلاب الأمريكيين، إلى تدخل القوات الأمريكية وحدثت إشتباكات راح ضحيتها عدد من الطلاب البنميين، لاقى ذلك الأمر رفض كبير من قبل الدول اللاتينية ومجلس الأمن الدولي، وإنعكس سلباً على العلاقات الأمريكية _ البنمية طوال فترة الستينات وبالتالي فأن البحث يسلط الضوءعلى تداعيات الأزمة بين البلدين.

المقدمة:

يمتد جذور التواجد الأمريكي في جمهورية بنما إلى عام ١٩٣٠ عندما دعمت واشنطن مؤامرة في إقليم بنما (أنذاك) للإنفصال عن كولومبيا، لأسباب تتعلق بحفر قناة ملاحية عبر الأراضي البنمية تصل بين المحيطين الأطلسي والهادئ لخدمة مصالحها الإقتصادية والسياسية والعسكرية، فقد تمكنت من توقيع معاهدة معها في تشرين الثاني عام ١٩٠٣ منحت بموجبها الولايات المتحدة حق السيطرة الرسمية على مساحة تقدر بحوالي ١٤٣٢كم سميت بمنطقة القناة، وباشرت الإدارة الأمريكية بمشروع حفر القناة وأفتتاحها للملاحة الدولية عام ١٩١٤ مقابل إيجار سنوي لصالح بنما يقدر بحوالي ٢٥٠ الف دولار سنوياَ، تأسيساً على ذلك أصبحت منطقة القناة الخاضعة للإدارة الأمريكية مدعاة للتدخل في الشؤون السياسية والإقتصادية

البنمية، فقد انشأت واشنطن قواعد عسكرية ضخمة تضم الآف الجنود والمعدات الحربية، وشيدت ما يسمى بالقيادة المركزية الجنوبية للجيش الأمريكي في المنطقة كأكبر قاعدة عسكرية في القارة، وقامت بأنتهاك السيادة والقانون البنمي، كل ذلك سبب فوضى وإضطرابات بين الشعب والتواجد الأمريكي عبر الزمن بأشكال وصيغ متعددة.

نتيجة لذلك ومع نهاية الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة ببناء الأكاديمية العسكرية في منطقة القناة، لتدريب الشرطة والجيوش اللاتينية ضد النشاط الشيوعي وحركات التمرد وحرب العصابات في القارة، إلا أن تصاعد حركات التحرر الوطني في العالم فترة الخمسينات على أثر تأميم قناة السويس ونجاح الثورة الكوبية شكل خطراً على نفوذ واشنطن في بنما وبدأت أعمال الشغب والفوضى تضرب الدولة تطالب بجلاء القوات الأمريكية، وحمل طلاب جامعة بنما والمثقفين لواء تلك المظاهرات منذ بداية الستينات، وأبرزها تلك التي تحولت إلى أزمة حقيقة في كانون الثاني عام ١٩٦٤ عندما إقتحم المتظاهرون منطقة القناة بأتجاه السفارة الأمريكية وحدثت صدامات مع القوات الأمريكية راح ضحيتها ٢٠ طالب بنمي و بعض الجنود الأمريكان، وبالتالي شكلت هذه الأزمة منعطف كبير إنعكس على العلاقات بين واشنطن وبنما ستي طوال فترة الستينات، ورفعت القضية إلى منظمة الدول الأمريكية وإلى مجلس الأمن الدولي. قسم البحث إلى محورين أساسيين، تناولنا في المحور الأول بدايات الأزمة والهجوم على السفارة الأمريكية في بنما ستي، أما في المحور الثاني شرحنا تداعيات الأزمة على العلاقات الأمريكية _ البنمية.

المبحث الأول

بدايات أزمة كانون الثاني والهجوم على السفارة الأمريكية عام ١٩٦٤

تبدأ أزمة عام ١٩٦٤ الدموية بسبب تجاهل الحاكم العسكري الأمريكي لمنطقة القناة[١]، روبرت فليمنج[٢]، في تنفيذ القوانين المنصوص عليها وفق الإتفاقيات بين البلدين والتي تنص على رفع العلم البنمي إلى جانب العلم الأمريكي فوق المنشآت والمؤسسات المدنية في كل منطقة القناة كرمز للسيادة البنمية، إلا أن الأخير أنزل الأعلام البنمية ورفع مكانها أعلام أمريكية في وقت كان البنميون يعانون الفقر والتهميش، فكانت تلك بمثابة شرارة للهجوم على السفارة الأمريكية في العاصمة بنما ستي، بدأت الأحداث في ٩ كانون الثاني ١٩٦٤ عندما دخل طلاب جامعة بنما سلمياً إلى منطقة القناة للمطالبة برفع علم بلادهم على مدرسة بالبوا فحدث صدام مع الطلاب الأمريكيين، وقاموا

بتمزيق العلم البنمي، فحدثت إشتباكات بين الطرفين أدت إلى تدخل القوات المسلحة الأمريكية بعد أن هدم المحتجون السور الذي يفصل بين البلاد ومنطقة القناة، وأطلقت هذه القوات الرصاص الحي ونتج عن ذلك مقتل عشرين طالب بنمي وأربعة جنود أمريكيين بالإضافة إلى مئات الجرحى، وعلى الفور قامت الحكومة البنمية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة[٣]. إمتدت هذه المظاهرات لتشمل باقي المدن البنمية، فقد إقتحموا منطقة القناة وأضرموا النيران في الشركات الأمريكية مثل شركة الفواكه المتحدة وشركة تشيس مانهاتن بنك، رداً على مقتل الطلاب، فحثت إشتباكات مسلحة، إضطرت على إثرها الإدارة الأمريكية إلى إنزال لواء ١٩٣ المشاة المدرع، من جهته إجتمع البيت الابيض على إثر هذه الأحداث وقرر إغلاق سفارته في العاصمة بنما ستي وسحب بعثته الدبلوماسية، وأرسلت لجنة إلى منظمة الدول الأمريكية لبحث القضية، ودعت في بيان صحفي إلى إنهاء القتال والعنف[٤].

إتصل الرئيس جونسون بالسيناتور ريتشارد راسل[٥]، في الساعة ١١:٢٥ صباحاً، للوقوف على مستجدات الوضع، أخبر الأخير أن هناك ١٣ جندي أمريكي قتيل، وهناك قناصة تطلق النار على موظفينا في منطقة القناة، وحذر راسل من إستغلال كاسترو الوضع، مؤكداً أن تلك الأحداث تؤثر على موقف واشنطن في القارة[٦].

تظهر الوثيقة مدى تردد الرئيس جونسون في إستخدام القوة من عدمه، وكان يسأل راسل عما يمكن فعله وماذا سيحصل فيما بعد. ندد الرئيس البنمي روبرتو شياري[٧]، بالإعتداء الذي مارسته القوات الأمريكية، وأتصل بالرئيس جونسون فوراً لإحتواء الموقف، وشرح له بأنه سيفتح تحقيق في الأمر منعا لإستغلال الموقف من أطراف أخرى[٨]، وفي سياق متصل أصدر البيت الابيض بيان أعرب فيه عن أسفه جراء الأحداث المأساوية على حد وصفه والتي راح ضحيتها عدد من الطلاب والجنود[٩]، على إثر ذلك تعرضت واشنطن إلى موجة قوية من المعارضة والشجب والإستنكار العالمي على خلفية الأحداث، حتى من قبل حلفائها بريطانيا وفرنسا، بل أن الصحف الرسمية في الولايات المتحدة مثل واشنطن بوست ونيويورك تايمز إنتقدت ما وصفته بالتصرف الخاطئ للقوات الأمريكية، من جهة أخرى نقلت بنما هذا الملف إلى منظمة الدول الأمريكية وعرضته على مجلس الأمن الدولي، إزاء تلك الضغوط أعلن جونسون عن موافقته بتدخل منظمة الدول الأمريكية للتحقيق في الأزمة، وقرر إرسال بعثة برئاسة مساعد وزير الخارجية للشؤون الأمريكية

توماس مان إلى منطقة القناة لإحتواء الموقف[١٠].

أصدرت منظمة الدول الأمريكية بيان في ١٠ كانون الأول أعلنت فيه عن تشكيل لجنة السلام للبدان الأمريكية والمؤلفة من ممثلين عن تشيلي وفنزويلا وكولومبيا والدومينيكان والأرجنتين، للسفر إلى بنما والتحقيق في الأحداث وتقديم توصية لتسوية النزاع[١١]، من جهة أخرى إلتقى رئيس الوفد الأمريكي توماس مان بالرئيس البنمي للتباحث معه حول معاهدة القناة لعام ١٩٠٣، وأشار مان أن عملاء كاسترو يشكلون خطراً على المنطقة لابد من القضاء عليه قبل الحديث عن أي مراجعات هيكلية، لأن تقارير استخباراتية أمريكية تؤكد تورط الشيوعيين في الأحداث الأخيرة، وبذلك تكون بنما وواشنطن في نفس القارب على حد وصفه، كما أوصى مان بفتح مفاوضات جديدة لتعديل معاهدة عام ١٩٠٣[١٢].

المبحث الثاني

تداعيات الأزمة على العلاقات الأمريكية ـ البنمية

شكلت أحداث كانون الثاني منعطف خطير في العلاقات بين البلدين، بالنسبة للإدارة الأمريكية حاولت تجاوز الأزمة وإحتواء الموقف بسبب ردة الفعل العالمية حول مقتل الطلاب البنميين، أما الحكومة البنمية حاولت إستغلال الموقف وتعاطف الرأي العام معها من أجل تعديل معاهدة ١٩٠٣ والحصول على مكاسب أكبر.

عقد البيت الابيض إجتماع موسع في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ بحضور الرئيس جونسون ووزير الدفاع والخارجية ومدير الأمن القومي ومدير وكالة المخابرات المركزية ومساعد وزير الخارجية للشؤون الأمريكية، أوضح مان أن هناك تقارير من ال CIA تفيد بأمكانية حدوث إنقلاب عسكري هذه الليلة بقيادة أرياس[١٣]، والشيوعيين للإطاحة بالحكومة البنمية لأن اليسار واليمين إتفقوا ضد الرئيس شياري، وإقترح بعدم تدخل القوات الأمريكية في الإنقلاب إلا إذا نجح أرياس من إسقاط الحكومة، وضرورة إعطاء الأوامر العسكرية للقوات الأمريكية في منطقة القناة لتكون في حالة تأهب قصوى خلال ٤٨ ساعة القادمة، من جهته قاطع وزير الدفاع ماكنمار الإجتماع وأتصل بالجنرال أوميرا القائد العام للقوات الجنوبية المتمركزة في منطقة القناة وأخبره بالمحاولة الإنقلابية وطلب منه إخبار شياري بالمخطط الإنقلابي، وإبلاغه بأن القوات الأمريكية مساندة له، أعطى الرئيس جونسون أوامره إلى الوزراء والقيادات العسكرية بعدم السماح لأرياس والشيوعيين بتولي السلطة حتى لو تطلب ذلك الحرب، في الوقت ذاته أخبر مان الحرس الوطني البنمي بأن واشنطن لن تسمح بالإنقلاب الشيوعي على حد وصفه، وعلى

الحرس الوطني الوقوف إلى جانب شياري ليتلقى دعم عسكري من القوات الأمريكية، أما إذا فكر العكس بالوقوف مع الشيوعيين سيخسرون كل شيئ، وحول إستفسار الرئيس جونسون عن تورط كاسترو في الأحداث، ذكر مان أن تقارير وكالة المخابرات المركزية تؤكد عملية نقل أسلحة كوبية إلى بنما ولديها أدلة تثبت تورط كاسترو في الأحداث الأخيرة[١٤].

تعليقاً على ذلكذكر مدير وكالة المخابرات المركزية ماكوني أن أحد المخبرين التابعين للوكالة أفاد في آب الماضي أن كاسترو وافق على إرسال الأسلحة إلى الجناح الثوري في بنما، رداَ على سؤال جونسون حول خطوات واشنطن القادمة، إقترح الحضور عقب الإجتماع أن تبدأ الإدارة بالتحضير للإنتخابات القادمة في بنما، ووضع خطة طويلة المدى تتضمن إجراء مفاوضات مع كولومبيا ونيكاراغوا للحصول على إذن لبناء قناة بمستوى سطح البحر على أراضيها، لغرض تقليل أهمية منطقة القناة وتشكيل عامل ضغط على الحكومة البنمية، وأشار الوزير راسك أن البنميون يدركون أن الوجود الأمريكي في منطقة القناة مهم لمستقبل بلادهم الإقتصادي، كما أن عدد القوات الأمريكية والبالغة حوالي ٨،٠٠٠ جندي يمكنها التعامل وبسهولة مع أي تمرد أو إنقلاب يقوده بضعة الالاف من الحرس الوطني البنمي، والجدير بالذكر أن المحاولة الإنقلابية فشلت بعد تسرب المعلومات إلى أرياس بأن البنتاغون يقف إلى جانب الرئيس شياري[١٥].

عقب الإجتماع أصدر البيت الابيض بيان دافع فيه عن القوات الأمريكية المتواجدة في القيادة المركزية الجنوبية في منطقة القناة، لمواجهة الإستفزاز الشديد من قبل المتظاهرين والرأي العام العالمي، مؤكداً أن الحكومة الأمريكية لن تسمح بتعرض المنطقة إلى الخطر وهي ملتزمة بتشغيل القناة بشكل أمن، وشدد البيان على أن واشنطن لا تمانع بفتح مفاوضات مع الجانب البنمي لحل المشاكل الخلافية مع بنما بعد إستعادة السلام[١٦].

عقد مجلس الأمن الدولي إجتماع يومي ١٠ و١١ كانون الأول بناء على طلب من بنما لوقف الإعتداء الأمريكي، وبعد مناقشات طويلة بين ممثلي بنما وواشنطن، قرر مجلس الأمن وفقا للمادة ٣٣ و ٥٢[١٧]، من ميثاق الأمم المتحدة إحالة الأزمة إلى منظمة الدول الأمريكية وإحاطة مجلس الأمن بأجراءاتها، ولابد من الإشارة إلى أن الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية قامت بالدفاع عن بنما وإتهام الولايات المتحدة بالعدوان غير المبرر، فيما طالبت الدول الموالية لواشنطن بحل الأزمة في إطارها الإقليمي[١٨].

أصدرت لجنة السلام التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بيان في ١٥ كانون الثاني، طالبت فيه الولايات المتحدة وبنما بأعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في أسرع وقت، وفتح المفاوضات لحل المشاكل الخلافية بعد ٣٠ يوم من عودة العلاقات، وافق الطرفان على صيغة البيان المقدم من المنظمة[١٩]، إلا أن البيت علق على البيان فوراً، أكد أن واشنطن ترى صعوبة في هذا التوقيت لإجراء مفاوضات مع بنما لتعديل معاهدة القناة[٢٠].

رغم أن الجنرال أرياس والعناصر الشيوعية في الحرس الوطني البنمي عدلوا عن فكرة الإنقلاب بعد ورود معلومات عن تحرك أمريكي ضدهم لصالح الرئيس شياري، إلا أنهم عادوا إلى التخطيط مرة أخرى عقب قرار منظمة الدول الأمريكية لحل المشاكل الخلافية بين واشنطن وبنما ستي، وهذا ما دفع الرئيس جونسون إلى إصدار أوامره صباح ٢٢ كانون الثاني إلى وزير الدفاع ماكنمار بوضع خطط الطوارئ للتدخل العسكري في بنما لمنع إستيلاء ما وصفه التجمعات الشيوعية الموالية لكوبا على السلطة، وبالتالي فأن هدف الجيش الأمريكي هو فرض سيطرة كاملة على مناطق معينة في بنما للسماح للحكومة بالإنتقال إليها، وشدد جونسون إلى إتخاذ الحد الأدنى من القوة[٢١]، وبناءً على ذلك إتصلتهيئة الأركان العامة مع الجنرال أوميرا قائد الجيش الأمريكي في مركز القيادة الجنوبية للإتفاق حول الخطة، وقرروا أن تكون العمليات العسكرية الأمريكية سريعة وهدفها الإستيلاء على مراكز القوى في العاصمة بنما ستي، وتأمين المنشأت الأمريكية وحدود منطقة القناة والسيطرة على منطقة كولون، على إعتبار أن مدينة بنما ستي وكولون هي مراكز وتحوي على نسمة عالية من السكان، وهي بالتالي مركز ثقل الدولة[٢٢].

خلال المؤتمر الصحفي الشهري للبيت الابيض اشار جونسون في ٢٣ كانون الثاني أن الشيوعيون يهدفون إلى نشر الفوضى والخلافات بين البلدين، وسيعمل الجيش الأمريكي ضد أي أعمال شغب، في إشارة منه إلى الإنقلاب[٢٤].

إن الإجراءات العسكرية الصارمة التي أتبعتها واشنطن عقب الأزمة الأخيرة في منطقة القناة قطعت الطريق أمام أرياس والشيوعيين من إستغلال الموقف لقيادة إنقلاب ناجح بعد تسرب المعلومات وخطط التحرك لصالح وكالة المخابرات المركزية، ووضع وزارة الدفاع الأمريكية الخطط الكفيلة بأنهاء أي تمرد، والحقيقة أن عدد الجنود الأمريكيين المتواجدين في القيادة المركزية الجنوبية تكفي لإحتلال دولة كاملة بحجم بنما وهو ما يجعل مهمة أي إنقلاب عسكري معادي لواشنطن شبه مستحيل.

إجتمعت لجنة السلام الخاصة بمنظمة الدول الأمريكية في ٢٩ كانون الثاني مع السفير الأمريكي السورث بنكر والسفير البنمي في واشنطن ميجيل مورينيو للمفاوضات حول مشروع معاهدة جديدة، فقد طالب مورينيو عدم التمييز في الأجور بين الموظفيين الأمريكيين والبنميين في القناة، وزيادة الفوائد الإقتصادية لبنما، إلا أن بنكر رفض التفاوض على أساس شروط مسبقة[٢٥]، كانت رغبة الحكومة البنمية تتمثل في عقد معاهدة جديدة أو على الأقل إعادة هيكلة المعاهدة القديمة وفق تغيير جوهري في بنودها، أما واشنطن فكانت تبحث عن إجراء تعديل شكلي من خلال تقديم بعض التنازلات لإرضاء الجانب البنمي بعد موجة الشجب والاستنكار من قبل الحكومات اللاتينية[٢٥].

قدمت هيئة الأركان المشتركة مذكرة بتاريخ ٢ آذار إلى وزارة الدفاع الأمريكية تبين أهمية قناة بنما، وتؤكد أن الممر الملاحي يشكل أهمية عسكرية وإستراتيجية وإقتصادية وعمق الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، وبالتالي فأن المحافظة على القناة بمثابة الدفاع عن مصالح واشنطن في حال حدوث حرب في المنطقة وبدونها لا إستقرار سياسي ولا نهوض إقتصادي لدول أمريكا اللاتينية، لأنها شريان الولايات المتحدة الوحيد إلى أمريكا الوسطى، ومن هذا المنطلق وجدت هيئة الاركان صعوبة وضع ترتيب مرضي بشكل دائم للبلدين، وبناءً على ذلك أوصت الأركان العامة وزارة الدفاع بحفر قناة جديدة على سطح مستوى البحر لأهداف عسكرية وإقتصادية على إعتبار أن القناة غير كافية لسد الحاجة التجارية بحلول الربع الأخير من القرن العشرين، كما أن وجود قناة أكبر وأكثر عمقاً يمثل تحول إستراتيجي للولايات المتحدة لأنها أقل عرضة للتخريب وتحتاج عدد قليل من القوات لحمايتها، وهذا بالمحصلة يعتبر تكتيك سياسي للضغط على بنما، كما أوصت الأركان بتقديم تنازلات لصالح الحكومة البنمية من خلال تسليمهاالاراضي غير الضرورية في منطقة القناة[٢٦].

من جهة أخرى أرسلت القيادة الجنوبية برقية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ آذار تؤكد فيها أن إستعادة العلاقات خطوة كفيلة بالقضاء على الفوضى والإضطرابات في منطقة القناة، مشيرة أن هذا العام سيكون خالي من أي إنقلاب محتمل[٢٧]، بناءً على ذلك أعاد الرئيس جونسون التأكيد على رفض المفاوضات، لأنها تعني إيجاد معاهدة جديدة، محذراً من تدخل الشيوعية الدولية والإقليمية[٢٨].

ويبدو أن ماذكره جونسون لايتناسب مع الحقيقة مطلقاً، إذ أن النفوذ الشيوعي في بنما قليل جداً، لا سيما وأنها معقل الوجود الأمريكي منذ عشرات

السنين، فقد يقدر عدد جنودها الكلي حوالي ١٤ الف جندي في القيادة المركزية الوسطى.

وضع مكتب الاستخبارات الوطنية الأمريكي تقدير قصير المدى لمشكلة بنما بتاريخ ١١ آذار ١٩٦٤، تؤكد ما طرحه الرئيس جونسون حول تقارير سرية تشير إلى تزايد النفوذ الشيوعي في بنما عن طريق إستغلال الأزمة والتعاون مع القوميين، وحول تداعيات إنتخابات آيار القادم في بنما، نبهت الاستخبارات أن أي حالة فوضى ترافق الإنتخابات ستزيد فرصة الإنقلاب، لأن أي إجراءات لمحاولة إنتخابات نزيهة يعني فوز أرياس بسبب شعبيته، وهذا لا يخدم مصالح واشنطن، وبالتالي فأن هذا الإستنتاج جاء مناقض تماماً لما طرحته وتوقعته القيادة المركزية الوسطى، وأشار التقرير أن قوات الحرس الوطني البنمي قادرة على إحباط أي محاولة إنقلابية إذا ما تلقت الدعم من القوات الأمريكية، وشدد في الوقت ذاته على أن العامل الإقتصادي سيكون عنصر مؤثر في الأشهر المقبلة التي ترافق العملية الإنتخابية[٢٩].

بناءً على ذلك وضعت وزارة الدفاع الأمريكية خطة طوارئ عسكرية جديدة للتدخل في بنما في حال حدوث إنقلاب عسكري عقب الإنتخابات المقرر إجراؤها في آيار ١٩٦٤ لغرض حماية مصالحها الإستراتيجية في ظل تنامي الروح الثورية في بنما ضد المنشآت الأمريكية بتحريض من العناصر الشيوعية والوطنية، وتشير المذكرة المؤرخة في آيار والمرسلة من مساعد جونسون الخاص لشؤون الأمن القومي بوندي إلى الرئيس حول إستعدادات القيادة المركزية للإنتخابات البنمية، إرتكزت خطة البنتاغون على إرسال ٢،٠٠٠ جندي محمول جواً إلى منطقة القناة خلال عشر ساعات، بالإضافة إلى ١،٣٠٠ جندي من البحرية الأمريكية تتمركز على بعد ٢٠ ميل قبالة شواطئ بنما بعيدة عن الأنظار تحسباً لأي طارئ، من جهة أخرى تقوم الخطة على خداع الأجهزة الإعلامية بأن واشنطن ليس لها علاقة مع مرشحي الإنتخابات، إصدار أوامر إلى الأمريكيين في بنما بعدم الخروج من أماكنهم وقت الإنتخابات، كما أشارت الخطة أنه في حال حدوث أي هجوم على منطقة القناة تقوم الشرطة بإستخدام الغاز المسيل للدموع، وتقليل إستخدام الرصاص الحي، وإسناد غرفة متابعة الإنتخابات البنمية في البيت الابيض مهمة تقديم تقارير مستمرة عن الإنتخاباتلإتخاذ ما يلزم من إجراءات[٣٠].

أجريت الإنتخابات يومي ١٠ و ١١ آيار في ظل ظروف غير نزيهة، فقد شهدت تزوير كبير من جانب الحكومة لصالح مرشح الحزب الليبرالي ماركو روبلس[٣١]، المدعوم من قبل الرئيس شياري ضد أرياس مرشح حزب بنمستا، فقد حصل على ١٣٠١٥٤ صوت، بينما حصل

أرياس على ١١٩٧٨٦ صوت، وعد روبلس بأجراء إصلاحات كبيرة، وأنتقد الولايات المتحدة، وتعهد بأستبدال معاهدة عام ١٩٠٣، ومن الجدير بالذكر أنه يمثل الطبقة الوسطى[٣٢].

قدم وزير الدفاع ماكنمار مذكرة إلى الرئيس جونسون بتاريخ ٢٧ آب ١٩٦٤ تتضمن مجموعة من القرارات والإجراءات التي طبقتها القيادة المركزية الجنوبية في منطقة القناة، في مقدمتها رفع الأعلام البنمية إلى جانب الأعلام الأمريكية على كل المؤسسات والدوائر في المنطقة، والتي كانت الشرارة المباشرة لحدوث أزمة كانون الثاني بين البلدين، فضلاً عن زيادة أجور العمال البنمين وتعيين ٢٥ مواطن في قوة شرطة القناة بعدما كانت تقتصر على الأمريكيين فقط، وتم تقليل عدد الشرطة من ٤،٠٠٠ إلى ٢،٥٠٠ جندي وضابط، وإتخاذ التدابير اللازمة لإلغاء التمييز العنصري في المناطق العامة داخل القناة بعد صدور قانون الحريات المدنية في الولايات المتحدة عام ١٩٦٤، يتضح من ذلك هو سعي البيت الابيض الحثيث لإحتواء الموقف بهذه الإجراءات الشكلية[٣٣]، بالإضافة إلى ذلك وافقت الإدارة الأمريكية على برنامج منح دراسية للطلاب البنمين للدراسة في كلية منطقة القناة، واستئناف برنامج دعم المنطقة للحكومة بالمساعدات الطبية إلى الريف وتوصيل الكهرباء والمياه إلى المناطق النائية، كما أوصى وزير الدفاع في مذكرته الموافقة على التنازل عن الأراضي والمنشآت غير الضرورية إلى بنما، داعياً إلى التنسيق الإعلامي بين القيادة العسكرية والسفارة الأمريكية في الأوقات العادية وأثناء حالات الطوارئ[٣٤].

أرسل السفير الأمريكي جاك فوغن برقية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ تشرين الأول يؤكد فيها أن الرئيس الجديد روبلس تعهد في إتخاذ موقف حازم من التحريض الشيوعي في البلاد، وأعرب السفير عن إرتياحه من الحكومة اجديدة، ونصح بأستخدامها لصالح الولايات المتحدة، لأن بنما دولة متخلفة ومن الخطأ التفكير بأحداث شراكة أو خلق جو سياسي للتفاهم معها حول مصالحنا الحيوية، وبالتالي كل ما علينا فعله هو سن قوانين تكون بمثابة حبر على ورق لتقويضالأزمة، كما إقترح المضي قدما بمشروع قناة جديدة على سطح البحر[٣٥].

في إتصال هاتفي بين الرئيس جونسون ومساعد وزير الخارجية للشؤون الأمريكية مان بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٦٤ ذكر الأخير أن الحكومة البنمية قدمت طلباً إلى السفارة الأمريكية لمساعدتها، وبدوره أوصى السفير جونز البيت الابيض بأتخاذ إجراءات سريعة قبل ذكرى أزمة كانون الثاني وشملت رفع الأعلام البنمية على السفن المارة في القناة، والمنشآت العسكرية وجعل اللغة الإسبانية لغة رسمية ثانية في

المنطقة، فضلاً عن تعيين استشاري في شركة القناة من الحكومة البنمية، وتزويد بنما بالمياه مجاناً، وزيادة الإيجار السنوي، وعبرت السفارة عن مشروعية المطالب[٣٦]، في الوقت ذاته كانت المفاوضات بين اللجنة الأمريكية والبنمية قد توصلت إلى ضرورة عقد معاهدة جديدة تنتهي بمدة زمنية محدوة، والإعتراف بالسيادة البنمية مقابل حق الولايات المتحدة في التشغيل والدفاع[٣٧].

بناءً على ذلك أعلن الرئيس جونسون في ١٨ كانون الأول بعد توصيات ومشاورات مع وزارة الخارجية والدفاع وقائد الجيش الأمريكي ستيفن آليس[٣٨]، والسفير جاك فوغن، عن قرارين مهمين بعد تجدد المظاهرات مع قرب الذكرى السنوية لأزمة كانون الثاني، تضمن القرار حاجة البلاد إلى قناة جديدة تكون في مستوى سطح البحر، بالتنسيق مع بنما وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا وبدء الدراسات لإختيار المكان المناسب والإستعداد لحفر القناة عبر أراضيهم، بينما تضمن القرار الثاني بدء المفاوضات مع بنما لعقد معاهدة جديدة في ضوء المحادثات التي تمت بين الطرفين[٣٩].

بصورة عامة شكلت أزمة كانون الثاني والتي تسمى في الأدبيات البنمية بيوم الشهيد، فضلاُ عن التغلغل الشيوعي في قارة أمريكا الجنوبية والذي بدأ ينتشر بين الطبقات الفقيرة التي طالبت بالعدالة الإجتماعية، السببالرئيسي في تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بنما، حيث أجبرت الأزمة وتداعياتها خصوصاً عملية الإنقلاب الفاشل الذي خطط له أرياس البيت الابيض على إعادة المفاوضات مع بنما، لأن الأوضاع كانت ملتهبة في جنوب البرازيل والإنقلاب على حكومة غولارت وتدخل نظام كاسترو الحليف الإستراتيجي للإتحاد السوفيتي في القارة، لذلك حاولت واشنطن تحسين صورتها في بنما عن طريق إحتواء الموقف وتقديم التنازلارت لعقد معاهدة جديدة، تكون سبب لإنقلاب عسكري فيما بعد، وبالرغم من ذلك وخلال الذكرى الأولى للحادث عمت التظاهرات في العاصمة بنما ستي منددين بالوجود الأمريكي، حاملين معهم لافتات معادية لواشنطن، وبالتالي كانت هذه الأزمة ولغاية إنقلاب تشرين الأول ١٩٦٨ بمثابة الشرارة التي دهورت العلاقات الأمريكية _ البنمية.

فيما يخص مشروع فتح قناة جديدة، أرسل جونسون التقرير السنوي الأول الخاص بلجنة القناة الجديدة إلى الكونغرس في ٣ آب ١٩٦٥، حيث قامت اللجنة بدراسة المقترح الذي قدمه سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي، وأشار جونسون أنه بحلول عام ١٩٦٦ ستقوم اللجنة بأجراء مسح للمواقع الممكنة والمباشرة بأعمالها[٤٠]، وفي التقرير السنوي الثالث للجنة

المكلفة بالمشروع اشار جونسون في ٨ آب ١٩٦٧ أن تنفيذ المخطط يستغرق ١٥ عام[٤١].

شهدت الفترة بين عامي (١٩٦٥_١٩٦٧) مفاوضات بين واشنطن وبنما ستي لتوقيع معاهدة جديدة تحظى بقبول الطرفين، وبالتالي كانت هذه الفترة بمثابة هدوء نسبي في العلاقات العسكرية بين البلدين.

إلتقى الرئيس جونسون بنظيره البنمي روبلس على هامش إجتماع منظمة الدول الأمريكية في أورغواي بتاريخ ٣ نيسان ١٩٦٧، بحضور فرق التفاوض بين البلدين، حيث أكد روبلس حق بلاده في ممارسة السيادة على منطقة القناة من خلال تطبيق القانون الجنائي والمدني والإداري،وطالب بزيادة الإيجار السنوي وتقديم واشنطن تعويض عن السيطرة الأمريكية على المنطقة طوالالفترة السابقة، فضلاً عن إعادة الأراضي غير المستخدمة في المنطقة، وضرورة إنجاز المعاهدة بأسرع وقت وتقديمها إلى الجمعية الوطنية كأقصى حد في تشرين الأول ١٩٦٨ والذي يتزامن مع موعد الإنتخابات الرئاسية البنمية، من جانبه أعرب جونسون عن رغبته في إبرام المعاهدة في أقرب وقت، لكنه رفض دفع أي تعويض بسبب حصول بنما على إيجار سنوي مقدر وفق الأرباح التي تحققها القناة، ووعد بمراجعة مسألة القضاء من أجل التوصل إلى حل مرضي للطرفين[٤٢].

في خضم هذه الأحداث وضعت الاستخبارات الوطنية الأمريكية تقديراتها حول أفاق الأستقرار السياسي في بنما والتي سترافق معاهدات القناة والإنتخابات القادمة بتاريخ ٤ آيار ١٩٦٧، فقد توقعت زيادة التوتر والإضطرابات السياسية مع قرب الإنتخابات الرئاسية وتوقيع المعاهدات الجديدة بين البلدين، لذلك فأن أرياس وحزب بنمستا المعارض للحكومة والذي يتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة في البلاد بالإضافة إلى نفوذه العسكري من المحتمل أن يقود إنقلاب على السلطة بمساندة الحرس الوطني، وعلى الرغم من وجود العديد من المتغيرات السياسية المهمة في بنما، إلا أن توقيت الإنتهاء من المفاوضات وتوقيع المعاهدات سيكون عامل حاسم في تحديد الإضطرابات السياسية وقيام إنقلاب عسكري من عدمه، وفي ضوء هذه الشكوك السياسية والمشاكل التي تحيط إستكمال المعاهدات، فهناك فرصة ضئيلة لعقدها والتوقيع عليها حتى قدوم الإدارة الجديدة عقب إنتخابات آيار ١٩٦٨[٤٣]، وبالتالي أثبتت الأحداث صحة تقدير وتوقع الاستخبارات الوطنية الأمريكية.

أعلن الرئيس جونسون ونظيره البنمي في بيان مشترك بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٦٧ عن توصل البلدين إلى ثلاث معاهدات، الأولى بأسم معاهدة القناة الأساسية والخاصة بأدارة القناة حتى نهاية القرن العشرين وتضم ٤١ مادة أكدت على إلغاء

معاهدة ١٩٠٣ وتعديلاتها في ١٩٣٦ و ١٩٥٥ والإعتراف بالسيادة البنمية على منطقة القناة، فضلاً عن زيادة الفوائد الإقتصادية التي تحصل عليها بنما وتنهي هذه المعاهدة بحلول عام ١٩٩٩، كما تضمن إنشاء هيئة مشتركة بأغلبية أمريكية في مجلس الإدارة، وإستمرار القوانين الأمريكية في الإدارة الجديدة، فضلاً عن حق واشنطن في الإحتفاظ بقوات شرطة خاصة بها، والحق في وضع القوانين المتعلقة بأمن القناة من قبل القوات المسلحة الأمريكية، وإعفاء الإدارة من جميع الضرائب البنمية بما في ذلك رسوم التصدير والإستيراد، وبالتالي كانت المعاهدة من صالح واشنطن بشكل عام(٤٤).أما الثانية فهي معاهدة الدفاع ووضع القوات، وتضم ٢٠ مادة شملت سيطرة الولايات المتحدة بشكل كامل في الدفاع عن القناة، فقد تم الإتفاق على بقاء القوات والمنشآت العسكرية مثل القواعد والمدارس العسكرية التي يستخدمها البنتاغون في تدريب الشرطة وضباط الجيوش اللاتينية حول مواجهة النفوذ الشيوعي وحرب العصابات الداخلية، وجرى الإتفاق على حق الجيش الأمريكي في القيام بأي عمل عسكري في وقت الطوارئ، وتنتهي مدة المعاهدة بحلول عام ٢٠٠٤، مقابل فرض ضرائب بنمية على المنشآت العسكرية الأمريكية، وبالتالي كانت هذه المعاهدة هي الأخرى من صالح البيت الابيض(٤٥).

أما الثالثة فهي معاهدة القناة الجديدة، تضم ١٧ مادة أعطت الحق حصرياً للحكومة الأمريكية بأنشاء قناة جديدة في بنما بمدة ٢٠ عام في موقع القناة الحالية أو أي منطقة يتم الإتفاق عليها، وجرى الإتفاق على إعطاء بنما السيادة الكاملة على أراضي القناة الجديدة، وتولي واشنطن مسؤولية الدفاع عنها بشكل كامل، فضلاً عن تشغيل القناة على أساس تجاري لا يضر التجارة العالمية، وبذلك تكون المعاهدة الثالثة هي أيضاً في صالح الولايات المتحدة(٤٦).

وعقب الإنتهاء من مراجعة وصياغة المعاهدات من جانب فرق التفاوض وتسليمها إلى الحكومة البنمية والأمريكية لتقديمها إلى الهيئات التشريعية للتصديق عليها، كان موقف الرئيس روبلس سيئ جداً أمام الرأي العام المحلي، لأن المعاهدات وكما أسلفنا تصب في صالح واشنطن، وقبل التوقيع عليها وتقديمها إلىالجمعية الوطنية البنمية قام بفتح سلسلة من النقاشات مع كافة القوى السياسية في البلاد للوقف على مضامينها، أما الرئيس جونسون وافق على المعاهدات في ١١ آب ١٩٦٧ ورفض تسريب بنود المعاهدات إلى الإعلام والصحافة والرأي العام الأمريكي، إلا أن صحيفة شيكاغو تريبيون قامت بتسريبها إلى الصحف وأيدها البيت الابيض رغم معارضة بعض أعضاء الكونغرس عليها(٤٧).

تحت الضغوط السياسية والحزبية شكل الرئيس البنمي لجنة رسمية تضم وزراء ورؤساء سابقين بالإضافة إلى فريق المفاوضات للتشاور حول صلاحية المعاهدات من عدمها في ظل الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها البلاد(٤٨)، فقد واجه روبلس معارضة شعبية كبيرة، وتصاعدت الإحتجاجات داخل الجمعية الوطنية نفسها لرفض المعاهدات، من جهة أخرى إعتبرتها القوى الوطنية من صالح الولايات المتحدة ولا تخدم الشعب، حيث تزعم المعارضة طلاب جامعة بنما وعمت المظاهرات وحرقت الأعلام الأمريكية، ومع إقتراعب موعد إنتخابات عام ١٩٦٨ قرر روبلس ترك مهمة التوقيع عليها إلى الإدارة الجديدة وتجميد المعاهدات الثلاثة، تحت ضغط الرأي العام الشعبي والسياسي(٤٩).

الخاتمة:

أهم الأستنتاجات التي توصل إليها الباحث:

١. فتحت أحداث كانون الثاني عام ١٩٦٤ الباب لمنحى مختلف في العلاقات الأمريكية _ البنمية إستمرت طوال فترة الستينات، كان من أبرز مظاهرها المطالبة بتوقيع معاهدات جديدة فيما يخص السيطرة الأمريكية على منطقة القناة من الناحية الإقتصادية والسياسية والعسكرية، فعلى الصعيد الإقتصادي إستغلت إدارة الرئيس روبرتو شياري الحدث للحصول على مكاسب إقتصادية جديدة من واشنطن، خصوصاً عقب موجة الإستعطاف الإقليمي والدولي تجاه مقتل الطلاب البنميين، والتنديد العالمي بما فعلته القوات الأمريكية، أما على الصعيد السياسي والعسكري طالبت بنما بأعادة توقيع المعاهدات المتعلقة بالأمن الدفاع في القناة من أجل تقليص عدد القوات الأمريكية.

٢. رغم نجاح الإدارة البنمية في إستغلال الأزمة، إلا أنها إصطدمت بشرطي المنطقة الذي يتمتع بقدرة عالية على الإلتفاف و تسويف المطالب، وتجسد ذلك في صياغة بنود المعاهدات الثلاث وبما يتماشى مع مصالح واشنطن الإستراتيجية والأمنية، مع تقديم بعض التنازلات لصالح بنما ستي.

٣. لإمتصاص غضب الشعب والحكومة البنمية أبلغت وكالة المخابرات المركزية حكومة شياري عن مخطط المحاولة الإنقلابية الفاشلة للسيطرة على السلطة من قبل أرياس والمعارضة البنمية.

٤. كما ساهمت الأزمة بشكل مباشر في زيادة حصة بنما من المساعدات الإقتصادية الأمريكية ضمن إطار برنامج التحالف من أجل التقدم.

٤. من تداعيات أزمة كانون الثاني بعيدة المدى هو إنقلاب عام ١٩٦٨ وتولي المؤسسة العسكرية السلطة بقيادة العقيد عمر توريخوس وهو من أبرز معارضي السياسة الأمريكية في القارة اللاتينية وهذا ما ساهم في تدهور العلاقات الأمريكية _ البنمية.

الملحق رقم (١)

وثيقة عائدة إلى العلاقات الخارجية الأمريكية، تؤكد تزوير نتائج الإنتخابات الأمريكية بعلم البيت الابيض.

Foreign Relation of the United States, 1964_1968, Volume XXXI, South and Central America, Mexico, General Editor: Edward C. Geyer, United States Government Printing office, (Washington:2004).

OFFICE OF THE HISTORIAN

Search... MENU

Home › Historical Documents › Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXXI, South and Central America; Mexico › Document 415

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1964–1968, VOLUME XXXI, SOUTH AND CENTRAL AMERICA; MEXICO

415. Memorandum From the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) to President Johnson [1]

Washington, May 8, 1964.

SUBJECT

Panamanian Elections

1. A meeting of the Panama Review Group was held today to discuss the Panamanian elections, scheduled for Sunday.[2]

2. The group agreed that the general shape of the problem is as follows: *First*, we can expect to see attempts at vote-fixing by all three candidates—Robles, Arnulfo, and Galindo. *Second*, while it is not a certainty, there probably will be some violence during the elections, particularly on Monday and Tuesday when the votes will be counted. Such violence will be primarily and initially between Panamanians. But we cannot discount the possibility that Communist and student elements will take the opportunity to make attacks against American targets, in and out of the Zone.[3]

3. We have no favorites in the election and our posture throughout this period will be strictly "hands-off." Generally speaking, there are only two exceptions to this policy. We will take appropriate steps to protect American lives and property, if it becomes necessary to do so. And we will act if there is a clear danger of a Communist take-over, which is not likely.

4. The following U.S. Government actions have been taken or are in train.

   (a) U.S. military forces have been readied to take prompt action in the event they are needed. 2000 airborne troops will be available to arrive in the Canal Zone in 10 hours. About [Page 872] 1300 Marines will be 20 miles off Panama shores (but out of sight) by Sunday morning. All this is *most* privately done and Cy Vance assures me there will be no leak.

(b) Appropriate Government departments and agencies will be alerted to watch the Panama situation closely on a 24 hour basis.

(c) To minimize the possibility that the press will blame us for whatever happens in the elections, State plans to make it clear, on a background basis, that we have no favorites in this election; as a matter of fact, none of the candidates are shining lights.

(d) Long-standing emergency instructions to Americans in Panama are in effect (e.g. stay off the streets). In the event of attacks on the Zone, the Zone police will minimize shooting and will rely, insofar as possible, on such devices as tear gas, which they now have in plentiful supply.[4]

5. The White House Situation Room has been alerted to watch the elections closely; for spot status reports over the weekend, you may want to call the Situation Room directly. For "deeper" analysis, I will, of course, be available. But we probably won't know much before Monday.

McG. B.

1. Source: Johnson Library, National Security File, Country File, Panama, Vol. V, May–June 1964. Secret. ↩
2. May 10. The memorandum for the record of this meeting, held at the White House and drafted by FitzGerald on May 12, is in the Central Intelligence Agency, Job 78–03041, Directorate of Operations, [*file name not declassified*]. ↩
3. The CIA warned of this possibility in [*document number not declassified*], May 7. (Johnson Library, National Security File, Country File, Panama, Vol. V, May–June 1964) In a May 8 telegram from the Canal Zone, USCINCSO indicated that the CIA conclusions were "entirely reasonable." (Telegram SC3415DA for JCS; National Archives and Records Administration, RG 59, Central Files 1964–66, POL PAN–US) According to Gordon Chase of the NSC staff, "State and Ambassador Vaughn seem to feel that CIA has overstated the dangers of a serious explosion." (Memorandum from Chase to Bundy, May 8; Johnson Library, National Security File, Country File, Panama, Vol. V, May–June 1964) Lansing Collins reported that Vaughn had indicated that "he agreed with the tone" of the CIA report, although he thought the conclusions "slightly exaggerated." (Memorandum of conversation, May 8; ibid.) ↩
4. A Contingency Plan for Panama, prepared on May 1 and approved by the Departments of State and Defense, and the CIA, was forwarded to Bundy at the White House on May 7. (Washington National Records Center, OSD Files: FRC 330 69A 4023,

قائمة الهوامش:

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر محمد التابعي، قناة بنما والإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٣، (القاهرة:١٩٧٦)، ص ص ١٨٠_١٨٦.

(٢) **روبرت فليمنج Robert Fleming (١٩٠٧_١٩٨٤)**: عسكري أمريكي ولد عام ١٩٠٧، تخرج من الأكاديمية العسكرية الأمريكية في وست بوينت عام ١٩٢٨، حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنلوجيا عام ١٩٣١، وتخرج من كلية الهندسة التابعة للجيش الأمريكي عام ١٩٣٥، خلال الحرب العالمية الثانية خدم في منطقة المحيط الهادئ الوسطى، وكان فليمنج المشرف العام على إعادة هيكلة الجيش الأمريكي عقب الحرب، عمل في مكتب رئيس المهندسين في واشنطن خلال الفترة (١٩٤٧_١٩٥٠)، وبعدها تسلم منصب مهندس القوات الميدانية (١٩٥١_١٩٥٤)، تم تعيينه حاكماً على منطقة القناة من قبل الرئيس كينيدي عام ١٩٦٢ وبقي في ذلك المنصب لغاية عام ١٩٦٧ عندما تقاعد من الخدمة، توفي عام ١٩٨٤، الموقع الرسمي لمنطقة القناة على الرابط :

www.pancanal.com/eng/history/biographies/fleming.html

(3) F.U.R.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, Conversation Between General Taylor and General Omeara, Document 367, January 10, 1964.

(4) F.U.R.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, memorandum for the record, Document 368, Washington, January 10, 1964.

(٥) **ريتشارد راسل Richard Russell (١٨٩٧_١٩٧١)**: سياسي أمريكي ولد عام ١٨٩٧، ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، حاصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة جوجيا، شغل مناصب عديدة أبرزها حاكم جورجيا بين عامي (١٩٣١_١٩٣٣)، ورئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ بين عامي (١٩٥١_١٩٥٣)، والمنصب ذاته بين عامي (١٩٥٥_١٩٦٩)، تولى منصب الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ خلال الفترة (١٩٦٩_١٩٧١)، وهو السيناتور الأمريكي عن جورجيا طوال الفترة (١٩٣٣_١٩٧١)، يلقب عميد مجلس الشيوخ الأمريكي بسبب إسهاماته الكبيرة في تطوير المجلس، توفي عام ١٩٧١، دليل السيرة الذاتية لأعضاء الكونغرس الأمريكي على الرابط التالي :

www.bioguideretro.congress.gov

(6) F.U.R.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, Telephone Conversation Between president Johnson and senator Richard Russell, Document 369, January 10, 1964.

(٧) **روبرتو فرانسيسكو شياري Roberto Francisco Shiari (١٩٠٥_١٩٨١)**: سياسي بنمي ولد عام ١٩٠٥، ينتمي إلى الحزب الليبرالي، وأحد أعضاء الجمعية الوطنية عام ١٩٤٠، خلال إدارة ريكاردو دي لاغورديا شغل منصب وزير الصحة والأشغال العامة، والنائب الأول للرئيس عام ١٩٤٩، وأصبح رئيساً للبلاد بالوكالة عام ١٩٤٩، فاز في الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٦٠ حيث قام بتطوير الأنشطة الإجتماعية في بلاده،

وحدثت أبان إدراته ما يسمى بيوم الشهيد في ٩ كانون الثاني عام ١٩٦٤ عندما إصطدم المنظاهرون الطلاب مع القوات الأمريكية، أصبح رئيس نقابة الصحافة بين عامي (١٩٦٧_١٩٦٩)، توفي عام ١٩٨١، موسوعة العلوم الإنسانية على الرابط : www.Encyclopedia.com/humanties

(8) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, Transcript of Telephone Conversation Between president Johnson and Panamanian president chiari, Document 370, January 10, 1964

(9) Lyndon B. Johnson, (White House Statement on the events in panama), January 1m, 1964, online by Gerhard peters and John T. Woolly, Document the American presidency project, www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid-26791

(10) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, memorandum from the presidents special Assistant for national security Affairs (Bundy) to president Johnson, Document 371, Washington, January 10, 1964.

(11) ibid.

(12) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, Telegram from the U.S southern command to the Department of state, Document 372, panama city, January 11, 1964.

(١٣) **أرنولفو أرياس Arnulfo Arias (١٩٠١_١٩٨٨)**: سياسي بنمي ولد عام ١٩٠١ في مقاطعة كوكلي، درس الطب في جامعة هارفارد، قاد أرياس إنقلاباً أطاح بالرئيس فلورسيو هارموديو عام ١٩٣١، تولى رئاسة الجمهورية أكثر من مرة الأولى بين عامي (١٩٤٠_١٩٤١)، والثانية خلال الفترة (١٩٤٩_١٩٥١)، والثالثة من١ إلى ١١ تشرين الأول عام ١٩٦٨، توفي عام ١٩٨٨، الموسوعة البريطانية على الرابط: www.britannica.com

(14) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, memorandum of conference with the president, Document 377, Washington, January 13, 1964.

(15) ibid.

(16) Lyndon B. Johnson, (White House Statement Following Receipt of a Report on panama), January 14, 1964, online by Gerhard peters and John T. Woolly, Document the American presidency project, www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid-25982

(١٧) تنص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة (يجب على أطراف أي نزاع من شأن إستمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها أختيارها)، وتنص المادة ٥٢ على عدة فقرات تؤكد حل النزاعات ممكن عن طريق المنظمات الإقليمية التي تؤمن بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، يذكر أن ميثاق

الأمم المتحدة صدر في مدينة سان فرانسيسكو يوم ٢٦حزيران ١٩٤٥، وللمزيد من التفاصيل ينظر : باسم الجفري، ميثاق الأمم المتحدة، ترجمة وداد معطى، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، (دمشق: د.ت)، ص ص ١_١٠.

(18) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, Editorial Note, Document 379, Washington, 1964.

(19) ibid.

(20) Lyndon B. Johnson, (White House Statement Concerning U.S Reading to Carry on Discussion with panama), January 16, 1964, online by Gerhard peters and John T. Woolly, Document the American presidency project, www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid-25993

(21) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, memorandum from the Acting Deputy secretary of Defense (Vance) to the chairman of the Joint chiefs staff (Taylor), Document 381, Washington, January 22, 1964.

(22) ibid.

(23) Lyndon B. Johnson, (the presidents new conference), January 23, 1964, online by Gerhard peters and John T. Woolly, Document the American presidency project, www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid-26025

(24) Central Intelligence Agency, intelligence information cable, panama, Document E0129583.4, January 20, 1964.

(25) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, memorandum of conversation, Document 384, Washington, January 29, 1964, and Document 385, (memorandum from senator mike mansfied to president Johnson), February 1, 1964.

(26) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, memorandum from the Joint chiefs of staff secretary of Defense MCnamara, Document 394, Washington, March 2, 1964.

(27) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, Telegram from the U.S southern command to the Department of state, Document 395, Canal Zone, March 5, 1964.

(28) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, Telephone conversation Between president Johnson and senator Richard Russell, Document 396, Washington, March 9, 1964.

(29) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, special National intelligence Estimate, Document 398, Washington, March 11, 1964.

(٣٠) نظرا لأهمية الوثيقة تم وضعها في قائمة الملاحق، لإطلاع القارئ عليها، ينظر الملحق رقم (١).

(٣١) **ماركوس أوريليو روبلس Marco Aurelio Robles (١٩٠٥_١٩٩٠)**: سياسي بنمي ولد عام ١٩٠٥، ينتمي إلى الحزب الليبرالي الوطني، شغل منصب وزير العدل خلال الفترة (١٩٦٠_١٩٦٤)، وخدم في بعثات دبلوماسية لبلاده لدى فرنسا والمملكة المتحدة، خاض إنتخابات آيار ١٩٦٤ وفاز بعد مساندة من الرئيس شياري، تولى الرئاسة بين عامي (١٩٦٤_١٩٦٨)، توفي في ميامي بعد صراع طويل مع المرض عام ١٩٩٠، ينظر:

The New York Times, April 17, 1990.

(32) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, Telegram from the Embassy in panama to the Department of state, Document 416, Panama city, June 1, 1964.

(33) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, memorandum from secretary of Defense mcnamara to president Johnson, Document 417, Washington, August 27, 1964.

(34) ibid.

(35) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, Telegram from the Embassy in panama to the Department of state, Document 418, panama city, October 8, 1964.

(36) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, memorandum of telephone conversation, Document 419, Washington, November 18, 1964.

(37) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico, Draft Record of meeting, Document 421, Washington, December 2, 1964.

(٣٨) **ستيفن آليس Stephen Ailes (١٩١٢_٢٠٠١)**: سياسي أمريك ولد عام ١٩١٢ في فيرجينيا الغربية، ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة فيرجينيا عام ١٩٣٦، عمل أستاذاً في القانون بجامعة وست فيرجيتيا (١٩٣٧_١٩٤٠)، شغل منصب وكيل قائد الجيش الأمريكي بين عامي (١٩٦١_١٩٦٤)، والقائد العام للجيش الأمريكي خلال الفترة (١٩٦٤_١٩٦٥)، توفي عام ٢٠٠١

The New York Times, July 7, 2001

(39) Lyndon B. Johnson, (Remarks on the Decisions to Build a sea Level canal and to negotiate a new treaty with panama), December 18, 1964, online by Gerhard peters and John T. Woolly, Document the American presidency project, www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=26764

(40) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXI, South and Central America, Mexico,

information memorandum from the Assistant secretary of state for inter _ American Affairs (Mann) to Acting secretary of state Ball, Document 424, Washington, February, 1965.

(41) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, memorandum from the presidents special Assistant (Rostow) to president Johnson, Document 440, Washington, August 8, 1967.

(42) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, memorandum of conversation, Document 435, Punta del Este, April 3, 1967.

(43) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, special national intelligence Estimate, Document 436, Washington, May 4, 1967.

(44) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, information memorandum from the Acting Assistant secretary of state for Inter _ American Affairs (sayre) to secretary of state Rusk, Document 439, Washington, June 27, 1967.

(45) ibid.

(46) ibid.

(47) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, memorandum from the presidents special Assistant (Rostow) to president Johnson, Document 440, Washington, August 8, 1967.

(48) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, memorandum from the presidents special Assistant (Rostow) to president Johnson, Document 441, Washington, October 6, 1967.

(49) F.R.U.S: 1964_1968, Vol XXXl, South and Central America, Mexico, information memorandum from the president special Assistant (Rostow) to president Johnson, Document 442, December 28, 1967.

Abstract

The roots of the American presence in the Republic of Panama go back to 1930, when Washington supported a plot in the territory of Panama (at the time) to secede from Colombia, for reasons related to digging a navigational canal across the Panamanian lands linking the Atlantic and Pacific oceans to serve its economic, political and military interests. It was able to sign a treaty with it in November 1903, according to which the United States was granted the right to formal control over an area estimated at 1432 km called the Canal Zone, and the American Administration began the project of digging the canal and opening it for international navigation in 1914 for an annual rent in favor of Panama, estimated at about 250 thousand dollars annually, based on that the Canal area became subject The American administration has a reason to interfere in the Panamanian political and economic affairs, as Washington has established huge military bases that include thousands of soldiers and war equipment, and has built the so-called Southern Central Command of the US Army in the region as the largest military base on the continent, and has violated Panamanian sovereignty and law, all of which caused chaos and turmoil between The American people and presence through time in multiple forms and formats.

As a result, and with the end of World War II, the United States built a military academy in the Canal region, to train police and Latin armies against communist activity, rebellions, and guerrilla warfare on the continent. However, the escalation of national liberation movements in the world during the fifties due to the nationalization of the Suez Canal and the success of the Cuban revolution shaped A threat to Washington's influence in Panama, riots and chaos began striking the state demanding the evacuation of the American forces, and students of the University of Panama and intellectuals carried the banner of those demonstrations since the beginning of the sixties, most notably those that turned into a real crisis in January 1964 when the demonstrators stormed the Canal area towards the American embassy and it happened. Clashes with American forces

Washington and Panama City throughout the sixties, and the issue was referred to the Organization of American States and to the United Nations Security Council.

killed 20 Panamanian students and some American soldiers, and thus this crisis constituted a major turning point that reflected on the relations between